

ضغوط هولندية للكشف عن مصير المعتقلين في السعودية



بعد حملة القمع التي شهدتها السعودية والاعتقالات التي تشنها السلطات على نشطاء حقوق الإنسان، وجه نواب هولنديون أسئلة إلى حكومة بلادهم حول علاقتها بالرياض التي تمارس انتهاكات جسيمة بحق الحرية وحقوق الإنسان.

تقرير: سناء ابراهيم

فيما تجدد حملة الاعتقالات ضد نشطاء حقوق الإنسان الشكوك في جدية الإصلاحات التي يدعيها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بزعم تحديث البلاد، تثير المنظمات الحقوقية قضايا الاعتقال غير القانوني الذي تنفذه الرياض، إذ يعمل نشطاء وبرلمانيون غربيون فضلاً عن الاعلام الغربي على إثارة قضايا المعتقلين الحقوقيين غير القانونية إثر منع النشطاء حرياتهم وعزلهم عن العالم الخارجي.

وأشارت المنظمة "الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان"، في تقرير، إلى أنه على خلفية الاعتقالات التي شنتها السلطات في منتصف مايو / أيار 2018، رفع عدد من النواب في البرلمان الهولندي أسئلة إلى وزير الخارجية ستيف بلوك، تضمنت تساؤلات حولها وعلاقتها بعود الإصلاح في السعودية.

وسأل البرلمانيون وزير الخارجية الهولندية عن المعلومات التي يمتلكها حول رسالة اعتقال الناشطات والنشطاء المطالبات بحقوق المرأة، وعزلهم عن العالم الخارجي منذ أسبوع، وعن حرمانهم من حقوقهم القانونية مثل التواصل مع محامين، وما هو تقييمه لهذه الخطوة، وما رؤيته في اعتبارهم خونة بسبب أنشطتهم فقط، والتي كان أبرزها مطالبتهم بحق المرأة في قيادة السيارة.

كما سأل النواب الحكومة الهولندية عن سبب الاستمرار في تعزيز العلاقات مع ما وصفوه بـ"النظام

الملكي المطلق"، برغم غياب الحقوق السياسية والمدنية بشكل تام تقريباً، واستغربوا عدم تأييد فرض عقوبات على السعودية كما يتم على دول أخرى تنتهك حقوق الإنسان، وحثوا الخارجية الهولندية على لفت انتباه الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لمصير السجناء السياسيين والنشطاء في السعودية. لم يكن الإعلام الغربي بمنأى عن إثارة قضايا المعتقلات، إذ أشار الكاتب في صحيفة "التايمز" البريطانية، ريتشارد سبنسر، إلى إنه "على مدى عامين كانت لُججين الهدلول وجه حقوق المرأة في السعودية"، موضحة أنه "الآن بعد حصول المرأة على حقها في قيادة السيارة، تقبع الهدلول في السجن وتواجه حملة من الانتقادات الواسعة في وسائل الإعلام الرسمية، حيث يبدو أن مصيرها تحدده المفاوضات بين الحكومة السعودية ودبلوماسيون غربيون". وبحسب سبنسر، فإن جماعات حقوق الإنسان تقول إن الهدلول دليل على أنه على الرغم من الثناء على ابن سلمان، إلا أنه "لا يمكن لأحد أن يأمن محاولته للسيطرة على رعاياه".